

# يلعبون على أكثر من «جهنم».. وهكذا يديرون خروجهم الأخير

## جولة ثالثة - وأخيرة - مع «إرهاب للإيجار»..!

### حلقات التنظيم الإرهابي «الحوثي» تواجه مصيرها المحتوم



**رئيس جهاز محو الأمية:**  
لا يوجد تنظيم سياسي  
تبنى محو أمية متنسبه

**«البراك» عقدة الخطيئة وغياب الائتماء**

# المستثاق

كتابها للنصرة والتغيير

**الارتقاء إلى مستوى التحديات**

• إن التحديات والمخاطر المفروضة على أمتنا جسيمة وعصية وتستوجب من كل أبنائها الوعي والارتقاء إلى مستوى تلك التحديات والاستيعاب الواعي لكافة المتغيرات الجارية من حولهم.

عبدالله بن محمد  
رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام

### لا مستقبل للإرهاب

إسكندر الأصبحي

■ لا دين ولا ضمير ولا قيم للإرهابيين.. مرجعيتهم التي تحركهم وتحرك نزعاتهم العدوانية التدميرية واحدة.. سواء كانوا «قاعدة» أو «جهاد» أو «حوثية».. مرجعية غلامية.. تخاصم نور الإسلام وهديه وإن حاولت تفتتير باسمه بتكثف أمرها تديساً وانحرافاً وتزويراً..

خلال السنوات القليلة الماضية واجهت اليمن تشكلات إرهابية سرعان ما تساقطت وقضي عليها.. ومنذ عام ٢٠٠٤ تكررت خروج التشكيل العصابي الإرهابي المعروف بالحوثية.. في المرة الأولى فلما أن المواجهة التي انتهت بمصرع رأس الأفعى حسين بن الوليد الحوثي أن من تبقى من مرجعيتهم الغلامية والإرهابية ما زالت تسيطر على عقولهم وتوجه نزعاتهم الإجرامية والإرهابية.. وما زالت تسول لهم أنهم بالعمالة والغدر والمغالطة والمخاتلة وبالإرهاب والتخريب قادرين على فرض مبتغاهم أو بغبيهم.. ولفظوا بالتسامح والعفو والوساطات والتعويضات التي قدمتها الدولة لهم غير مرة ظن الضعف، وهذا من طبع اللئام..

ما ارتكبهت عصابات الحوثي الإرهابية من خروج على القانون والدستور والشروع والشرعية.. وماترتكبه من عدوان على سيادة الدولة.. وجرائم قتل ضد المواطنين وضد أبناء القوات المسلحة والأمن.. وتخريب للمرافق والمؤسسات العامة.. وبعد ضربت هذه العصابات الإرهابية عرض الحائط بكل اتفاق وعفو وتسامح فما عليها إلا أن تواجه مصيرها المحتوم وجزأها العادل جراء إصرارها على الاستمرار في خروجها على القانون والإرهاب والتخريب.. فلا عاصم لها من عدالة القانون.. هذا هو إجماع شعبنا اليمني وإرادته.. وإذا كان رهان هذه العصابات الإرهابية من بقايا أتباع الحوثي المبقور على قوى التفكك الخارجية وعناصر التفكك الداخلي فذلك وهم خاسر.. لا حياة للفكر الغلامي، ماله ومكانه قبور التاريخ.. وحركته الإرهابية تدق المسار الأخير على نعضها.. إلى نفس المال قبور التاريخ.. بل من زينة التاريخ.. الإرهاب أياً كان مصدره لا مستقبل له..

.. وذلك هو منطق التاريخ.

## رئيس الجمهورية في حفل تخرج الدفعة الثانية عشرة من المعهد العالي للقضاء

# السلطة القضائية مستقلة وعلى القضاة تجنب الوساطات

## أي قاضٍ يبت في أية قضية في منزله يجب أن يفصل



■ حذر فخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية - من التدخل في شؤون القضاء وقال: إن السلطة القضائية مستقلة، وعلى القضاة أن يتجنبوا الوساطات والسلبيات التي كانت ترافق مسيرة القضاء في الماضي.. مؤكداً على أن يكون القاضي بشفاافية مطلقة داخل المحاكم.. وقال: إن أي قاضٍ يتناول أية قضية في بيته هو قاسد.. وعلى القضاة تجنب أي قضية في هذا الأبي، وإذا اضطررنا أن نقاسمنا بيت في أية قضية في منزله يجب أن يفصل من القضاء..

جاء ذلك في كلمة رئيس الجمهورية في الحفل الذي أقيم صباح أمس في صنعاء بمناسبة تخرج الدفعة الثانية عشرة من المعهد العالي للقضاء بوظيفة قاضي محكمة جزئي.. ووجه الأخ الرئيس منسبتي السلطة القضائية أن يتحملوا كامل مسؤولياتهم بالعدالة أمانة في أعناقهم..

وقال: إننا نولي السلطة القضائية كل الاهتمام والرعاية، وإيماناً بالفصل بين السلطات فقد منحت السلطة القضائية

### الانحياز لا الوساطة

■ قد تكون لجنة «وساطة»، ولكنها «وساطة» من ذلك النوع الذي يغمط الحق ويقدم غيره.. جاء تقريرها ليؤكد حاجة «الوساطة» إلى وسط يقنعهم بمعايير الانحياز وفضيلة الحد إن أراد الوطاء خيراً، وساطتهم تلك..

سالم الوحيشي - وكيل محافظة صنعاء - أتهم اللجنة بالافتراء والكذب.. والشيخ صالح أبو عوجا - مدير مديرية حدان - أتهم من يسمون أنفسهم بلجنة الوساطة، بالانحياز للإرهابيين، وأنها - اللجنة - وقعت في الوحل وكشفت عن سوءها وعورتها، مؤكداً أن التقرير تضمن «أكاذيب ومغالطات سخيفة»، وفي المقابل أغفل وتحامل الخروق والمخالفات والانتهاكات والهجمات التي يقوم بها الإرهابيون في صنعاء ضد أفراد الجيش والأمن..

جلس النواب في جلسته يوم السبت الماضي وقف أمام تداعيات لجنة الانحياز، لا الوساطة.. وطلب الحكومة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد العناصر التي تدعي أنها لجنة الوساطة في أحداث الفتنة بعدما تبين أن تلك العناصر تمثل جزءاً لا يتجزأ من العناصر الإرهابية التابعة للحوثي.. ربما فهموا الوساطة عكس ما يجب وربما لم يفهموا بالرة.. المهم أنهم وقعوا في الحظوظ ووقعوا على عريضة أو رسالة بذلك وسومها «تقريراً» هو إذأ بلاغ كاتب اسما ومضمونها (...).

الاستقلال الكامل.. وذلك ما هو موجود اليوم على أرض الواقع.. مشدداً على ضرورة الاهتمام بالقضاء التجاري.. وقال: نريد قضاء أرقب..

وحول القضايا المتراكمة.. قال الأخ الرئيس: ينبغي على وزارة العدل ومن خلال التفويض القضائي ومحاكم استئناف المحافظات القيام بمسح شامل وكامل للقضايا المعروضة أمام المحاكم والبحث عن القضايا المتراكمة والفصل فيها.. مؤكداً على الاهتمام بالمناطق الريفية والتالية..

وشدد على محاسبة ومعاقبة كل من لا يلتزم بشرف المهنة.. وقال: ليس من المهم أن ننظر المحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى إلى الحركة القضائية فقط، بل الأهم محاسبة ومعاقبة كل من لا يلتزم بشرف المهنة.. فلا داعي لحركة قضائية منسبتي السلطة القضائية أن الاستغناء عن القاضي غير الصالح.. فأي حاكم في مكان ما غير صالح لا يتفق نقله من مكان إلى آخر بل يجب استبعاده نهائياً..

### مجلس النواب فوض الحكومة بحسم المواجهات مع الإرهابيين من أتباع الحوثي

## اصطفاف شعبي وسياسي واسع لاجتثاث حركة الإرهاب والتخريب

## اليمن يطلب من الانتربول تسليمه الإرهابي يحيى الحوثي وقرار أوروبي بإدراج تنظيم الشباب المؤمن في قائمة الإرهاب العالمي

■ فوض مجلس النواب الحكومة بحسم المواجهات مع الإرهابيين من أتباع الحوثي في محافظة صنعاء ودعاها إلى القيام بواجباتها ومسئولياتها الدستورية والقانونية تجاه الحركة الإرهابية وحسم المواجهة والقضية نهائياً استناداً إلى الدستور والقانون..

وذلك وسط تصاعد عارم في الرأي العام والأوساط الشعبية والاجتماعية والجزئية والمدنية للمطالبة باستكمال الإجراءات وتخليص المجتمع من شرورهم وسومهم وحركتهم الخبيثة.. وشدد الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر - رئيس مجلس النواب - على الإرهابيين تسليم أنفسهم واسلحتهم للدولة ونقلت عنه صحيفة «عكاظ» السعودية نغمة التوسط في قضية المواجهة مع الإرهابيين قائلاً: «أنا جزء من الدولة ومن يتجر على الدولة يتجر على..» ورفض الإرهابيون الإصغاء إلى صوت العقل والعدل على إجابة الصواب حيث يواصلون أعمالهم وعمالهم الإرهابية واستهداف أفراد القوات المسلحة والأمن ومراكز الشرطة خارجة عن الدستور والقانون الدولة والقانون.. فيما يواصل الإرهابي يحيى بن الوليد الحوثي أعماله ومخططاته العدوانية من الخارج في تحرك واحد مع إرهابي الداخل في بعض مناطق محافظة صنعاء..

وفي جلسة مغلقة عقدها البرلمان يوم السبت الماضي بحضور الحائب الحكومي استمع نواب الشعب إلى عرض مفصل لتقرير اللجنة الأمنية العليا حول الاعتداءات الإرهابية وأعمال التخريب المكررة للعناصر الإرهابية من أتباع المتمرذ الصريع حسين الحوثي ووالده وإشكائه.. وقد استعرض الأخ علي محمد الأنسي - رئيس جهاز الأمن القومي - تطورات التمرذ والفتنة منذ العام ٢٠٠٤م ومرامى الإرهابيين الذين جمعوا السلاح وتلقوا الأموال من الداخل والخارج بهدف زعزعة الأمن والاستقرار والانقضاض على النظام الجمهوري.. كما أجمع رئيس جهاز الأمن القومي في وقت سابق من الأسبوع الماضي بمبادرات الأحزاب والتنظيمات السياسية وأطلقهم على تطورات الأحداث التي فجرها الإرهابيون بقيادة المدعو عبدالله الحوثي وأعداء الوطن ووحدته وأمنه الوطنية وواجباتهم تجاه الوطن ووحدته وأمنه..

وقال ذلك مجلس النواب باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد العناصر التي تدعي أنها لجنة الوساطة في أحداث الفتنة في محافظة صنعاء بعدما تبين أن تلك العناصر تمثل جزءاً لا يتجزأ من العناصر الإرهابية التابعة للحوثي.. وفي السياق ذاته أتهم وكيل محافظة صنعاء سالم الوحيشي ومدير مديرية حدان الشيخ صالح أبو عوجا، اتهاماً من يسمون أنفسهم بلجنة الوساطة بالانحياز للإرهابيين وأن ما ورد في تقريرها يتضمن الكثير من الأكاذيب والافتراءات والمغالطات السخيفة..

وقال أبو عوجا: إن التقرير تحامل وأغفل الخروق والمخالفات والانتهاكات والهجمات التي قام بها الإرهابيون في صنعاء ضد أفراد الجيش والأمن..

من جهة أخرى وبعد ساعات من تفويض مجلس النواب للحكومة بحسم نهائي للمواجهة مع الإرهابيين في محافظة صنعاء تقدم اليمن إلى الانتربول الدولي بمذكرة رسمية للمطالبة بتسليمه الإرهابي الفار يحيى بن الوليد الحوثي المقيم حالياً في ألمانيا للاضطلاع به وتوطئه في أحداث صنعاء وقتل العديد من المواطنين..

إلى هذا تناقلت مصادر صحافية أن عدداً من الدول الأوروبية

### انضمام اليمن يمثل دعماً لأهدافها وميثاقها السلمي

## بلادنا تبحث مع مسئولين دوليين نظام المحكمة الجنائية الدولية وملاءمته مع الدستور اليمني

■ افتتح مجلس النواب الجلسة الثانية عشرة من دورته الأولى في إطار زيارته لليمن التي تنتهي اليوم الإثنين.. جدير بالذكر أن صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال يعمل في اليمن منذ عدة سنوات عبر دعم جهود الحكومة اليمنية في مجالات تحديث نظام الامركزية وتعزيز السلطة المحلية في المحافظات.. والذي ينفذ حالياً في ست محافظات (٢٨) مديرية يتركز على تقديم الدعم والتمويل لخطط الامركزية والتنمية المحلية وما يضمن شفاقة طرق التعامل المالي بهدف إلى التخفيف من الاختلالات الناتجة بسبب تداعيات الموارد والاختصاصات في المديرية.. وتطوير الأداء الإداري وتدوير العائدات وتنظيم الإنفاق العام من خلال إعداد خطط استراتيجية مشتركة وبرامج استثمارية وموازنة سنوية وبناء مركزية قوية على مستوى المحافظات لدعم قطاع السلطة المحلية الناشئ وايضاً الإشراف عليه..

بلادنا بهذه الاتفاقية.. وقال في الندوة النقاشية ان محكمة الجنائيات الدولية لاتلغي المحاكم الوطنية، وليس لها حق السيادة، ولكنها تتكامل مع القضاء الوطني لكل دولة، وتغطي الأولوية للمحاكم الوطنية في محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والامادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، والجرائم الأخرى المتصوص عليها في لائحة المحكمة..

وشهدت الساحة اليمنية حراكاً في هذا الاتجاه حيث ناقش نائب رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي أمس موضوع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وملاءمته مع النظام الدستوري والأنظمة والقوانين السارية في الجمهورية اليمنية مع القاضي الألماني هانز ليزر كأول عضو المحكمة الجنائية الدولية بلاهاي.

### مسؤول دولي: نظام السلطة المحلية في اليمن متطور.. وقدوة لدول المنطقة

■ وصف السيد (ريتشارد وينغارتز) - السكرتير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة - لتنمية رأس المال نظام السلطة المحلية باليمن بأنه متطور ويظهر له المسؤولون الدوليون باعجاب ولما يشهد من تطور.. وهو نظام يفخر به ونأمل أن يكون قدوة لدول المنطقة العربية..

وأضاف ليد لمسأ تقديم إيجابياً وحرصاً حكومياً لجعل هذا النظام أكثر تطوراً بما يصح في خدمة قضايا المجتمع والتنمية المحلية.. مؤكداً مواصلة صندوق الأمم المتحدة وحرصه على دعم جهود تعزيز نظام السلطة المحلية وتطبيق برنامج الامركزية الوطنية والتنمية المحلية الذي يدعمه الصندوق..

وأوضح القاضي كاول في هذا الصدد الدولية التي يصل عدد اعضائها إلى (١٠٤) دول.. وقامت لجنة الشئون الدستورية والقانونية بمجلس النواب بدراسة مشروع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية في ضوء أحكام الدستور والقوانين النافذة، وذلك بمشاركة عدد من المسئولين في الحكومة واللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني واللجنة الدولية للصليب الاحمر، كما استعانت برأي المحققين القانونيين وخاصة اساتذة القانون في جامعة صنعاء، وازاء مقفلي منظمات المجتمع المدني والاحزاب والتنظيمات السياسية، والمحققين في الحكومة من خلال المناقشات مع اللجنة التي اقامتها اللجنة في يناير ٢٠٠٤م..